

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن كان للمغصوب أجرة فعلى أجراً مثله .

قوله وإن كان للمغصوب أجرة فعلى الغاصب أجرة مثله مدة مقامه في يده .
يعني إذا كانت تصح إجاراته هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ونص عليه في قضايا كثيرة
وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في المغني والشرح وشرح الحارثي والفروع وغيرهم .
وعنه التوقف عن ذلك .

قال أبو بكر : هذا قول قديم رجع عنه لأن الراوي لها عنه محمد بن الحكم وقد مات قبل
الإمام أحمد ٢٤٣ سنة .

قلت : موته قبل الإمام أحمد لا يدل على رجوعه بل لا بد من دليل يدل على رجوعه غير ذلك .
ثم وجدت الحارثي قال قريباً من ذلك فقال : الاستدلال على الرجوع بتقديم وفاة محمد بن
الحكم : لا يصح فإن من تأخرت وفاته من الجائز أن يكون منهم من سمع قبل سماع محمد بن
الحكم لا سيما أبو طالب فإنه قديم الصحابة لأحمد ٢٤٣ .

قال : وأحسن منه : التأنس بما روى أن ابن منصور بلغه أن الإمام أحمد رجع عن بعض
المسائل التي علقها في جراب وحملها على ظهره وخرج إلى بغداد وعرض خطوط الإمام
أحمد عليه في كل مسألة فأقر له بها ثانية .

فالظاهر : أن ذلك كان بعد موت ابن الحكم وقبل وفاة الإمام أحمد بيسير وابن منصور من
روى الضمان فيكون متاخراً عن رواية ابن الحكم انتهى .

وتقديم نظير ذلك في الباب عند قوله وإن غصب ثوباً فقصره أو غزا فنسجه .

قال في الفروع هنا : ونقل ابن الحكم : لا أجرة مطلقاً يعني سواء انتفع به أولاً .
وطاهر المبهج : التفرقة يعني إن انتفع به فعليه الأجرة وإن لا فلاح واحتاره بعض الأصحاب .
وجعله الشيخ تقي الدين ٢٥١ ما نقل عنه .

وقد نقل ابن منصور : إن زرع بلا إذنه فعليه أجرة الأرض بقدر ما استعملها إلى رده أو
إتلافه أو رد قيمته .
فائدة .

إحداهما : لو كان العبد ذا صنائع : لزمه أجرة أعلى ما فقط .

الثانية : منافع المقبوض بعقد فاسد كمنافع المغصوب تضمن بالفوائد والتفويت .

تنبيه : قال الحارثي أبو بكر المبهج في الكتاب هو الخلل وإطلاق أبي بكر في عرف
الأصحاب إنما هو أبو بكر عبد العزيز لا الخلل وإن كان يحتمل أن يكون من كلام أبي بكر عبد

العزيز كما قال فإنه أدخل في جامع الخلال شيئاً من كلامه فربما اشبه بكلام الخلال إلا أن القاضي و ابن عقيل وغيرهما من أهل المذهب : إنما حکوه عن الخلال انتهى